مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 02 ص.ص: 89- 106



# مستقبل التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية

# The future of development in Algerian border areas.

عبد القادر شرابة [1*] ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر

abdelkader.cheraba@univ-tlemcen.dz ، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

محمد سمير عياد [2]، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر

mohammedsamir.ayad@univ-tlemcen.dz ، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

**تاريخ إرسال المقال: 07-08-2024** **تاريخ قبول المقال: 22-11-2024**

**الملخص:**

يُسلط هذه المقال الضوء على مستقبل التنمية في المناطق الحدودية بناءًا على مجموعة الإستراتيجيات التي قامت بها الجزائر بهدف تنمية هذه المناطق، حيث تحاول هذه الدراسة عرض التحديات التي تمس الجانب الإقتصادي والإجتماعي في هذه المناطق إضافة الى التحديات الأمنية بسبب الظروف الإقليمية في المنطقة.

كما تقدم الدراسة مجموعة من السيناريوهات المستقبلية بهدف توقع مسار التنمية في هذه المناطق و فهم مستقبل الظاهرة و وضع إستراتيجيات فعّالة وإستباقية من خلال إعتماد سياسات جديدة تتوافق مع خصوصيات كل منطقة.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية, المناطق الحدودية، سيناريوهات مستقبلية، الجزائر.

**Abstract :**This article sheds light on the future of development in the Algerian border areas based on a set of strategies implemented by Algeria to develop these regions. This study aims to present the economic and social challenges affecting these areas, in addition to the security challenges due to regional circumstances.

The study also presents a range of future scenarios to anticipate the development trajectory in these areas, with the aim of understanding the future of the phenomenon and establishing effective and proactive strategies through the adoption of new policies that align with the specificities of each region.

**Kay words:** development**,** border areas**,** future scenarios, Algeria**.**

* عبد القادر شرابة.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 02 ص.ص: 89- 106



**مقدمة:**

تتمتع المناطق الحدودية في الجزائر بخصائص مميزة تجعلها محوراً أساسياً في السياسات التنموية فهي تمثل نقاط تواصل بين الجزائر والعديد من الدول الإفريقية والعربية، ومع ذلك تعاني هذه المناطق من تأخر في عدة مجالات تنموية، الأمر الذي دفع الجزائر لتبني مجموعة من الإستراتيجيات التنموية بهدف تحسين واقع ومستقبل هذه المناطق.

فالجزائر تُدرك مدى أهمية مناطقها الحدودية في نجاح سياسات التنمية الوطنية وتعزيز مسارات التبادل التجاري والتعاون الإقتصادي في المحيطين المغاربي والإفريقي، فمن الضروري وضع رؤية تنموية أنية لهذه المناطق لضمان وصولها إلى مستوى التنمية المرجوة مستقبلا.

بناءًا على هذا سعت الجزائر الى تبني إستراتجيات فعالة لتعزيز النمو في هذه المناطق من خلال إتخاذ عدة إجراءات وخطط تهدف إلى الدفع بعجلة التنمية فيها.

**إشكالية الدراسة:** ماهو مستقبل التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية في ضل الإستراتيجيات التنموية المُتبعة ؟

**مناهج الدراسة:**

إنطلاقا من طبيعة هذا الموضوع تم إستخدام **المنهج الوصفي** عبر جمع المعلومات، إضافة الى إستخدام **المنهج التحليلي** الذي يتماشى وطبيعة الموضوع عبر تحليل المعطيات المتعلقة الواقع التنموي في المناطق الحدودية واستخدام **ادوات الإستشراف** الذي من خلاله يمكن دراسة مستقبل الضاهرة .

## المبحث الأول: واقع التَنمية في المناطِق الحدودية الجزائرية

إن واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية يشهد العديد من التحديات التي تتطلب إستراتيجيات تنموية خاصة لتلبية إحتياجاتها وتعزيز جودة وطبيعة الحياة فيها.

### المطلب الأول: التحديات التنموية في المناطق الحدودية الجزائرية

ويمكن تقسيمها كالاتي:

### أولا: التحديات الإقتصادية والإجتماعية.

#### 1- ضعف البُنى التحتية:

يمثل ضعف البُنى أحد أبرز التحديات التي تعيق التنمية وتزيد من عزلتها نظرًا لأسباب عديدة أهمها شساعة الأقاليم الصحراوية، حيث يصعب تهيئتها بشكل كامل، إضافة إلى ضعف سياسات الإمداد

المترتبة عن عدم الإنصاف الإقليمي بالأساس [1]ومن خلال الجدول التالي نوضح اهم الهياكل القاعدية من طرق ومطارات في الولايات الحدودية .

**الجدول (01): الطرق والمطارات في الولايات الحدودية الجزائرية ( كلم )**

| الولايات الحدودية | طرق وطنية | طرق ولائية | طرق بلدية | المطارات |
|---|---|---|---|---|
| الطارف | 297 | 294 | 968 | 0 |
| سوق اهراس | 509 | 390 | 1126 | 0 |
| تبسة | 564 | 391 | 1840 | 1 |
| الوادي | 686 | 249 | 721 | 1 |
| ورقلة | 1484 | 360 | 209 | 3 |
| إليزي | 2206 | 1283 | 37 | 3 |
| جانت | / | / | / | / |
| تمنراست | 2578 | 764 | 5313 | 3 |
| عين قزام | / | / | / | / |
| برج باجي مختار | / | / | / | / |
| أدرار | 2636 | 480 | 726 | 3 |
| تندوف | 1195 | 152 | 125 | 1 |
| بشار | 1214 | 395 | 602 | 1 |
| بني عباس | / | / | / | / |
| النعامة | 648 | 385 | 1664 | 1 |
| تلمسان | 765 | 1189 | 2134 | 1 |

**المصدر : من إنجاز الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية على الموقع :**
**https://interieur.gov.dz/Monographie/**

من خلال الجدول نرى أن المناطق الجنوبية تشهد نقص في التغطية، نظرًا لمساحتها الشاسعة فولاية تمنراست تتصدر من حيث طول شبكة الطرق، إلا أن التغطية الفعلية تبقى غير كافية بالنظر إلى

[1] سامي بن طالب، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر دراسة في اصول المقاربة التكاملية ولاية الوادي نموجا, اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية,الجزائر.2023 ص 129

المساحة الكبيرة للولاية في المقابل تتمتع ولايات الشمالية بتغطية أفضل من حيث شبكة الطرق، وعلى الرغم من الإمتداد الواسع لشبكة الطرق في الجنوب إلا أنها لا تزال غير كافية لكسر العزلة بالإضافة إلى ذلك تساهم نوعية هذه الطرق في ارتفاع معدلات حوادث المرور خصوصًا في الظروف القاسية مثل الزوابع الرملية[1]

كما ان المطارات تعد من بين أهم البنى الأساسية، إلا ان تواجدها يختلف من منطقة لأخرى بالرغم من اننا نجد أن اغلب المناطق الحدودية تحتوي على مطارات لكسر العزلة الا انها تعاني من إنخفاض جاذبية هذه المناطق للإستثمار، وذالك بسبب التعداد السكاني القليل وتمركز السكان في الواحات والمناطق التي تتوفر بها امكانات الحياة[2].

## 2-قِلة الفرص الإقتصادية

تؤثر قلة الفرص الإقتصادية بشكل مباشر على حياة السكان ومستوى معيشتهم، يرجع ذلك الى عدة عوامل منها نقص الإستثمارات، وضعف البنى التحتية، والمناطق الحدودية بالجزائر تشهد نقصاً كبيراً في الهياكل التنموية وحجم الاستثمارات العامة والخاصة، حيث تشكل هذه الإستثمارات نسبة 15% فقط من الإستثمارات الوطنية وتتصدر ولاية ورقلة في عدد المشاريع والميزانيات المخصصة لذالك، بينما تُعد ولاية تندوف الأقل إستفادة، ويعود هذا التفاوت إلى أن هذه المناطق تمتاز بمساحات شاسعة ولا يقطنها سوى 12% من سكان الجزائر.[3]

يمثل الجدول التالي حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الحدودية 2022/2021 والتي تعتبر محركًا رئيسيًا للنمو الإقتصادي، حيث تساهم في خلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار، ودعم الاقتصاد المحلي.

[1] درايدي حميدة، استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر: بين التحديات والمقومات، مجلة السياسة العامة، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص 335.

[2] ليلى مداني، سلمة بورباح، تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر، مجلة السياسة العامة، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص 68.

[3] سامي بن طالب، مرجع سابق، ص 129.

**الجدول (02): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الحدودية 2022/2021**

| الولايات الحدودية | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | تأسيس | الغاء | إعادة تفعيل | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| الطارف | 5482 | 271 | 16 | 54 | 5791 |
| سوق اهراس | 6626 | 245 | 26 | 88 | 6933 |
| تبسة | 9289 | 470 | 70 | 114 | 9803 |
| الوادي | 9868 | 464 | 58 | 144 | 10418 |
| ورقلة | 11204 | 440 | 48 | 158 | 11754 |
| إليزي | 2197 | 122 | 8 | 44 | 2355 |
| جانت | / | 12 | 4 | 1 | 9 |
| تمنراست | 3205 | 135 | 34 | 40 | 3346 |
| عين قزام | / | / | / | / | / |
| برج باجي مختار | / | / | / | / | / |
| أدرار | 4530 | 275 | 65 | 80 | 4820 |
| تندوف | 2222 | 94 | 9 | 30 | 2337 |
| بشار | 7575 | 252 | 31 | 79 | 7875 |
| بني عباس | / | / | / | / | / |
| النعامة | 2306 | 246 | 10 | 55 | 2597 |
| تلمسان | 16736 | 1152 | 381 | 510 | 18017 |

**Ministère de l'Industrrie et Mines, Information Bulletin PME Statistiques n42 2023, p39.40**

بناءًا على الجدول السابق، نرى ان إنشاء هذا الصنف من المؤسسات يتركز بشكل كبير في شمال البلاد بسبب النشاط الذي يتماز به الشمال، مقارنة بالهضاب العليا أو الجنوب الجزائري كما تجدر الإشارة الى نشاط ولايتي الوادي وورقلة الجنوبيتين اللتين تتميزان بعدد مرتفع من المؤسسات المنشأة.

ولقد تبنت الجزائر العديد من الإستراتيجيات، اهمها تطوير هذه المؤسسات حيث ساهم هذا الإجراء، إلى جانب إجراءات أخرى، في تخفيض نسبة البطالة إلى حوالي 11.6% في عام 2016 [1]، إلا ان توزيعها في الجزائر يعتبر غير متوازن حيث يتمركز أكثر من 50% منها في شمال البلاد، في ولايات مثل الجزائر العاصمة، تلمسان وهران وغيرها، والتي تعتبر بيئة جاذبة للإستثمار.

## 3-تدني الخدمات الصحية والتعليمية

تعاني المناطق الحدودية في الجزائر من تدهور واضح في الخدمات الصحية والتعليمية، الأمر الذي يؤثر على حياة السكان ويعيق جهود التنمية، ويتجلى هذا التدهور في نقص المرافق الصحية والتعليمية وقلة الكوادر المؤهلة، وضعف التجهيزات.

تعتبر الصحة من اهم مقومات تحقيق التنمية حيث وحسب برنامج الامم المتحدة 2030 فالمجتمع الصحي والسليم يكون اكثر قابلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ولعل أبرزها التحديات التي يواجهها هذا القطاع هو نقص الهياكل الطبية إذ يكاد ينعدم ايضا وجود أطباء متخصصين في تخصصات حيوية مثل طب الأطفال، والذي يعد من الإحتياجات الأساسية، هذا النقص يدفع السكان إلى الإعتماد إما على الأطباء العامين الذين اكتسبوا بعض الخبرة الميدانية، أو السفر إلى خارج الولاية لتلقي العلاج، يحدث ذلك بسبب تمركز الأطباء في المناطق الساحلية و الهضاب العليا، ويأتي هذا بالرغم من إقرار الحكومة بإلزامية الخدمة المدنية، والتي تفرض على الأطباء العمل في إحدى هذه المناطق لمدة تتراوح بين السنة والسنتين، إلا أن هؤلاء الأطباء غالباً ما ينتقلون إلى مناطق أخرى بمجرد انتهاء هذه الفترة بسبب عدة مشاكل.[2]

كما يشهد قطاع التعليم تحديًات كبيرًة في هذه المناطق، أهمها النقص في الهياكل التعليمية، بما فيها المدارس والمرافق التعليمية الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني جودة التعليم المقدمة، كما أن هناك نقصًا في الإطارات التعليمية المؤهلة، إضافة الى انتشار البدو الرحل في هذه المناطق وتوزع السكان في مناطق بعيدة نسبياً عن مراكز التجمعات السكنية، هذا الوضع يعوق إلتحاق التلاميذ والأساتذة بالمدارس.[3]

[1] بن دادة عمر، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الأول ،2017، ص 41.

[2] فوقة فاطمة، قارة عشيرة نصر الدين، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتضار عدوى الازمات، مجلة الاقتصاد والقانون العدد 20 ،2020، ص65.

[3] المرجع نفسه، ص66 .

**ثانيا: التحديات الأمنية**

إن الوضع الأمني الغير مستقر في الفضاء الإقليمي يؤدي إلى العديد من الممارسات التي تعيق التنمية، ويتطلب من الجزائر بذل جهود إضافية لمواجهتها.[1]

**1- الظاهرة الارهابية**

لعبت التوترات والأزمات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي دورًا هامًا في انتشار ظاهرة الإرهاب، يرجع ذالك لعدة عوامل منها خصوصية المنطقة المتمثلة في شساعة الصحراء وطول الشريط الحدودي، بالإضافة إلى الإنتشار الكبير للأسلحة وضعف الإمكانيات والوسائل اللازمة لمحاربتها حيث وجدت هذه الجماعات بيئة ملائمة لممارسة نشاطاتها العدائية، ولعل ابرزها الهجوم الإرهابي الذي استهدف القاعدة البترولية "تيقنتورين" في عين أمناس بالجزائر والذي خلف آثارًا سلبية على المستويين الإقتصادي والأمني.[2]

**2-الهجرة الغير شرعية**

إن النزاعات والتوترات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي ساهمت بشكل كبير في زيادة عدد المهاجرين، وادى ذلك إلى ظهور جماعات متخصصة في المتاجرة بالبشر وتهريبهم إلى أوروبا مقابل مبالغ مالية يدفعها المهاجرون، هذا الوضع يضيف أعباء كبيرة على الدولة ويؤخر تنفيذ المشاريع الإستثمارية كما يمكن أن يؤدي تواجد أعداد كبيرة من المهاجرين إلى إنتشار الأمراض وتزايد الضغط على النظام الصحي والإجتماعي في البلاد وظهور أعباء إضافية على البني والخدمات مما يثقل كاهل الخزينة العمومية.[3]

**3- تجارة المخدرات والسلاح**

أدت الأوضاع الأمنية المتدهورة، خاصة على الحدود الليبية عقب ثورات الربيع العربي إلى إنتشار تجارة وتهريب الأسلحة بالإضافة إلى ذلك تفاقم تجارة المخدرات، يأتي هذا نتيجة لسوء الأوضاع في المنطقة، إذ تُعد المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب من أكثر المناطق نشاطًا في تهريب المخدرات

[1] دريدي حميدة، مرجع سابق ، 337.

[2] صحراوي مصطفى، كرودي خلود، أثر التهديدات الأمنية على الإستثمار في المناطق الحدودية –الجزائر انموذجا- ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، 2019،ص18.

[3] محمد مجدان ، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 03 . العدد 01 .ص 9.

الامر الذي يُهدد بشكل كبير شريحة واسعة من الشباب الجزائري ويؤثر سلبًا على الإقتصاد الوطني من حيث الإنتاجية، كما تُنفق الدولة مبالغ ضخمة من خزينة الدولة لمواجهة هذه التحديات والمخصصة لمختلف إدارات الأجهزة الأمنية، والأجهزة القضائية، وإدارات السجون للقيام بدورها الردعي والعقابي[1].

**المطلب الثاني: الإستراتيجات التنموية في المناطق الحدودية الجزائرية**

تسعى الجزائر إلى تطوير مقاربة تنموية تهدف إلى رفع سقف طموحات سكان المناطق الحدودية وتحقيق العيش الكريم لهم، والحد من تحولهم إلى أهداف سهلة لشبكات التطرف والإجرام العابر للحدود وقد تعززت السياسة ضمن سياق مؤسساتي عبر " المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق : 2030 القانون رقم02 – 10 المؤرخ في 29 جوان 2010 " إضافة الى إهتمام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون والحكومات المتعاقبة بما سمي بمناطق الظل في الجزائر وإعتبار تنميتها وترقيتها من الاولويات.[2]

حيث تعمل الجزائر جاهدة على تأسيس برنامج يهدف الى تحسين جوانب الحياة الاجتماعية، من خلال تبني إستراتيجيات تعمل على إعادة التوزان والجاذبية والإنصاف الإقليمي بهدف تحقيق تنمية شاملة في مناطقها الحدودية، يأتي هذا من خلال الإجراءات التالية:

**1- إنصاف وتنمية الاقاليم**

سعت الدولة في إطار تحقيق العدالة والإنصاف الإقليمي إلى إعادة تنظيم التوزيع الجغرافي والإقليمي للمناطق الحدودية، من خلال منحها فرصًا متساوية تمكنها من التحول إلى ولايات حدودية ذات استقلالية إدارية، بعد أن كانت تابعة لولايات أخرى. وقد تجسد هذا الهدف من خلال القانون رقم 20-01، الذي أعاد تقسيم الولايات الجزائرية إلى (58) ولاية بدلًا من (48) تأتي هذه المبادرة في سياق ما يسمى بـ "التخصيص التنموي" (Personnalization of Development) للولايات الجديدة عمومًا، وللمناطق الحدودية خصوصًا،[3] و يرتكز الإنصاف الإقليمي على النقاط التالية:

أ- تعزيز الإستفادة المتساوية من المياه والطاقة من خلال تنفيذ عدة إجراءات، مثل حفر الآبار العميقة لتحسين إمدادات المياه الشروب ودعم التنمية الزراعية، وإعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه، وتطهير أنظمة الصرف الصحي.

[1] حميدة درايري، مرجع سابق، ص337.

[2] عائشة قادة بن عبد الله، محمد سمير عياد, الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية : الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم أنموذجا. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسة، (2022), العدد(02)، الصفحات 147-148.

[3] سامي بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص143.

ب- التوزيع العادل لهياكل السكن والصحة بما يتناسب مع الإحتياجات الخاصة بكل منطقة.

ت- الإستفادة المتساوية من التربية والتكوين من خلال دعم هذه المجالات بهياكل جديدة وإطارات متخصصة.

ث- تدعيم فرع التربية الحيوانية ودعم وتنمية الفلاحة الصحراوية عبر حفر الأبار ومنح إمتيازات ومساحات فلاحية كبيرة .

ج- إستغلال المشاريع المنجمية " غار جبيلات"، والإستفادة من الموارد المتوفرة في هذه المناطق كالجبس والرخام، ودعم النشاط الصناعي.[1]

## 2-الربط المناطقي والتوزيع السكاني

إن الربط المناطقي يعتبر ضروري واساسي لخلق تنمية متوازنة، وذلك من خلال تحسين بنية النقل والمواصلات بين المناطق المختلفة، حيث تسعى الجزائر إلى هذا الهدف من خلال تطوير وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية، تركز الجهود على تهيئة وتنمية المحاور الهيكلية والمندمجة مثل الطريق العابر للصحراء وفروعه الثلاثة: المالي، والنيجيري، والتونسي، بالإضافة إلى الطرق الوطنية، كما تشمل المبادرات إنشاء محاور طرقية جديدة ، ومشاريع السكة الحديدية منها " مسار السكك الحديدية نحو الجنوب إنطلاقًا من غرداية باتجاه المنيعة، تيميمون، أدرار، بني عباس، وبشار" وكذلك "مسار آخر يمتد من بشار إلى تندوف، عين صالح رقان، وبرج باجي مختار" بالإضافة إلى ذلك "مسار يمتد من الوادي إلى الطالب العربي ليرتبط بولايات توزر وقفصة في تونس[2].

كما يرتكز تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكانية على عنصر أساسي، وهو ترقية وإنشاء مراكز جديدة على طول الشريط الحدودي، تهدف هذه المبادرة إلى رفع المستوى الحضري للمناطق الحدودية الجنوبية لتصبح بمستوى المدن الكبرى، وذالك من خلال توفير الخدمات الجوارية مثل الفضاءات والمساحات الخضراء المخصصة للترفيه بالإضافة إلى التهيئة الحضرية للتجمعات السكانية[3].

## 3-دعم الإستثمار والنشاط عبر الحدودي

يعتبر دعم الإستثمار والنشاط عبر الحدودي من العناصر الحيوية التي تهدف لخلق بيئة مواتية لجذب الإستثمارات وتنشيط الإقتصاد في المناطق الحدودية، يأتي ذالك من خلال :

[1] تهيئة وتنمية المناطق الحدودية اولوية وطنية, الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية, الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الاقليم, (المنعقد يوم 13-14 اكتوبر 2018).

[2] سامي بن طالب، مرجع سبق ذكره، 146

[3] تهيئة وتنمية المناطق الحدودية اولوية وطنية، مرجع سبق ذكره.

أ- عقد الاتفاقيات الثنائية تجمع ولاة الولايات الحدودية والرؤساء، أو مايسمى " اللجان الثنائية الحدودية "، من اجل إدارة التنمية عبر الحدود وإجراء دراسات تهيئة مشتركة للحدود بين الدول والتسيير المشترك للموارد الطبيعية، ومكافحة المخاطر.

ب- خلق وعصرنة مراكز جديدة و تجهيزها بالمرافق الضرورية، و إنشاء فضاءات للتبادل ودعم الأسواق والمبادلات عبر الحدود ، وتفعيل فكرة المناطق الحرة للتجارة أو التبادل الحر Trade Free Zones .

ت- إشراك الفاعلين المحليين من مواطنين وأعيان ومجتمع مدني في تأسيس مجالس إستشارية محلية.

ث- إقتراح تحفيزات للإستثمار ومرافقة المستثمرين، وتقديم تسهيلات لهم من خلال أرضية رقمية تُسهّل الإجراءات الإدارية.[1]

كما أن فتح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا في فيفري 2024، والذي يعتبر اول معبر حدودي رسمي بين البلدين، بهدف زيادة التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، حيث سيساهم هذا المعبر في دفع وتيرة التنمية بين البلدين[2].

**4- إدماج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي**

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءًا رئيسيًا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وفق رؤية 2030، حيث يهدف إلى جعل السياحة قطاعًا استراتيجيًا يسهم بفعالية في تنمية الاقتصاد الوطني[3]. ويسعى المخطط إلى دمج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي، وتعزيز التعاون مع دول الجوار، وتطوير البنية التحتية في هذه المناطق، وقد أبرمت الجزائر عدة إتفاقيات مع دول الجوار في هذا السياق؛ فعلى سبيل المثال تم الإتفاق مع تونس على تشجيع الاستثمارات السياحية وإعداد برامج ترويجية مشتركة، كما دشنت الجزائر مع موريتانيا أول معبر حدودي لتعزيز التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وإلى جانب هذه المبادرات، تم تحفيز رجال الأعمال على الاستثمار في القطاع السياحي في هذه المناطق

[1] سامي بن طالب، مرجع سبق ذكره ، 147.

[2] إيمان بوزينة، فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني أمام تنقل الأشخاص والحركة التجارية، قناة الجزائر الدولية، على الرابط : https://n9.cl/lr04kw ، تم الاطلاع يوم : 2024/07/29 .

[3] مريم سعدواي، و اقع التنمية السياحية المستدامة في المناطق الصحراوية الحدودية بالجزائر مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص ،2021، ص250.

حيث تهدف هذه الجهود مجتمعة إلى دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز استقرار المجتمعات الحدودية وتحويلها إلى مراكز جذب سياحي تسهم في التنمية المستدامة[1].

**5- توظيف تكنولوجيا المعلومات في تنمية المناطق الحدودية**

في إطار سعي الجزائر إلى فك العزلة عن المناطق الحدودية والعمل على تنميتها لتقليل ظاهرة التهميش التي تعاني منها، إعتمدت الدولة العديد من الإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ومن أبرزها تمكين سكان هذه المناطق من الإستفادة من خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

والتي من بينها ربط الحدود الجزائرية–الموريتانية بالألياف البصرية تحت مشروع مسمى بـ "النقطة الكيلومترية 75" على الحدود بين البلدين، وتأتي هذه الخطوة بعد تأمين ولاية تندوف عبر وصلة جديدة تم إنجازها في فترة وجيزة، وتمتد على مسافة تزيد عن 1100 كلم، تربط بين أدرار وتندوف مرورًا بمنطقة شناشن، وقد أسهم هذا المشروع في ربط تسع مناطق نائية بولاية تندوف بشبكة الألياف البصرية، مما ساعد في فك العزلة عن هذه المناطق وتعزيز تواصلها الرقمي.

و الجدير بالذكر أن هذا المركز سيكون نقطة عبور لشبكة الإنترنت إلى الدول الإفريقية المجاورة، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الرقمي ويعزز التواصل الإقليمي، ويدعم جهود التنمية المستدامة في المناطق الحدودية.[2]

## 6- دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات الحدودية

تعمل الجزائر على تعزيز التواجد الأمني في مناطقها الحدودية وتعزيز أجهزة المراقبة، وهذا بغرض الحد من الأنشطة المشبوهة ومكافحة الإقتصاد الموازي، وذلك ضمن إستراتيجيات أمنية مشتركة ومتعددة الأطراف، والتكيف مع عصر المعلومات والعولمة من خلال دمج وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة في سياستها الأمنية، وأصبح إستخدام التكنولوجيا المتقدمة في إدارة أمن الحدود ضرورة ملحة لما تقدمه من دعم أمني شامل.

وتوظف الجزائر تقنيات حديثة مثل نظام تحديد المواقع (GPS) لتحديد الحدود والمساحات المجاورة وتتبع التوزيع السكاني والبنية العمرانية على الحدود، بالإضافة إلى تخطيط الطرق والمسالك التي تربط

[1] جميلة علاق، رباب بلمشوار، المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية ومقدرات السياحة الوطنية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 04، العدد02، 2019، ص 216

[2] قادة بن عبد الله نوال، استراتيجية تنمية المناطق الحدودية الجزائرية لفك العزلة وتخفيف الأزمات، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد07، العدد01، 2022، ص 43.

بين المناطق، وتعتمد أيضاً على أنظمة "الحدود الذكية"، وأنظمة الطائرات بدون طيار، وأجهزة التصوير الحراري، وأبراج المراقبة بالفيديو عن بُعد، لدعم وحدات حماية الحدود في مواجهة الجرائم المنظمة خاصة التهريب، بمرونة واحترافية عالية[1].

## المبحث الثاني : سيناريوهات هندسة التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية.

إن عملية بناء سيناريوهات يتطلب وضع آليات ومراحل تضمن البناء الدقيق والسليم للسيناريوهات المتوقعة للظاهرة، من خلال تحديد المسارات والمتغيرات المتحكمة في هذه الظواهر الإجتماعية ومن أجل ضمان حد مقبول من الدقة في عملية الإستشراف في حقل العلوم السياسية،[2] يتم اللجوء الى بعض التقنيات المختلفة ( كمية وكيفية ) أو المزج بينها من أجل أولا تحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة مستقبلا ثم بناء السيناريوهات مستقبلية للتنمية في المناطق الحدودية بالجزائر، بناءاً على عدة عوامل ( سياسية، أمنية، إقتصادية، وإجتماعية، جغرافية ) .

ولبناء تصورات مستقبلية تم وضع الإتجاهات الثقيلة المتحكمة في الظاهرة في حدود 10 سنوات عبر استخدام تقنية **ديلفي** ( **Delphi** ) شملت إستبيانا لـ 20 باحثا في حقل العلوم السياسية و الحقوق.

### المطلب الاول: بناء السيناريوهات الجزئية

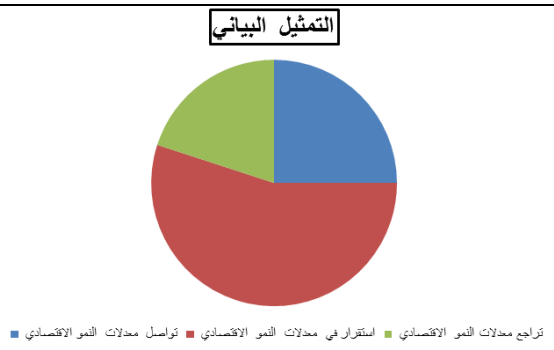
إن بناء سيناريوهات جزئية باستخدام تقنية **دلفي** يتطلب وضع مجموعة من الأسئلة للحصول على إجابات، مع مراعاة الإحتمالات الأكثر تكراراً، حيث يساهم ذلك في بناء سيناريوهات جزئية تُستخدم لاحقاً لربط وتوليف سيناريوهات كلية للظاهرة المدروسة.

أ- **مؤشر النمو الإقتصادي الوطني** : وجاءت النتائج كالتالي:

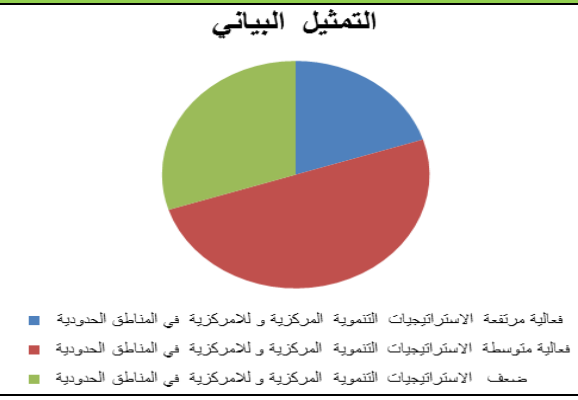
| المؤشر الاقتصادي | |
|---|---|
| تواصل معدل النمو الاقتصادي | **05** |
| استقرار في معدل النمو الاقتصادي | **11** |
| تراجع معدل النمو الاقتصادي | **04** |
| **السيناريو الجزئي** | |

[1] المرجع نفسه، ص 48

[2] العمري منير، مستقبل الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية – الجزائر والمغرب–، اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر3 ، الجزائر،(2021)،ص 244.

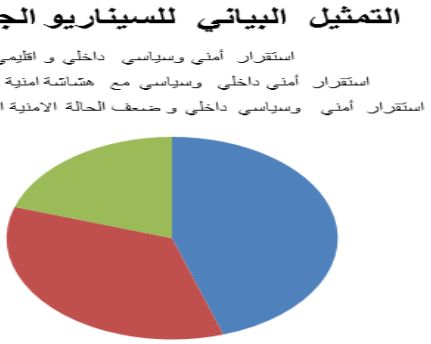
| | |
|---|---|
| **السيناريو الجزئي** : يميل السيناريو الجزئي المتعلق بالشق الإقتصادي الوطني الى حالة من الإستقرار في معدلات النمو الإقتصادي، واستبعاد تراجع فيها وهو السيناريو الاكثر إحتمالا ( إستقرار النمو الاقتصادي بشكل حذر) . |  |

**ب-مؤشر الاستراتيجيات التنموية الوطنية والمحلية** : وجاءت النتائج كالتالي:

| المؤشر الاقتصادي | |
|---|---|
| فعالية مرتفعة لإستراتيجيات التنمية . | **04** |
| فعالية متوسطة لإستراتيجيات التنمية . | **10** |
| ضعف في إستراتيجيات التنمية . | **06** |
| **السيناريو الجزئي** | |
| **السيناريو الجزئي** : يميل السيناريو الجزئي الخاص بإستراتيجيات التنمة الى إستمرار **فعالية متوسطة** في المنظور القريب، نظرا لضرورة التناسق بين الجهود التنموية على الصعيد الولائي والبلدي في المناطق الحدودية . |  |

**ت-المؤشر الأمني والسياسي:** وجاءت النتائج كالتالي :

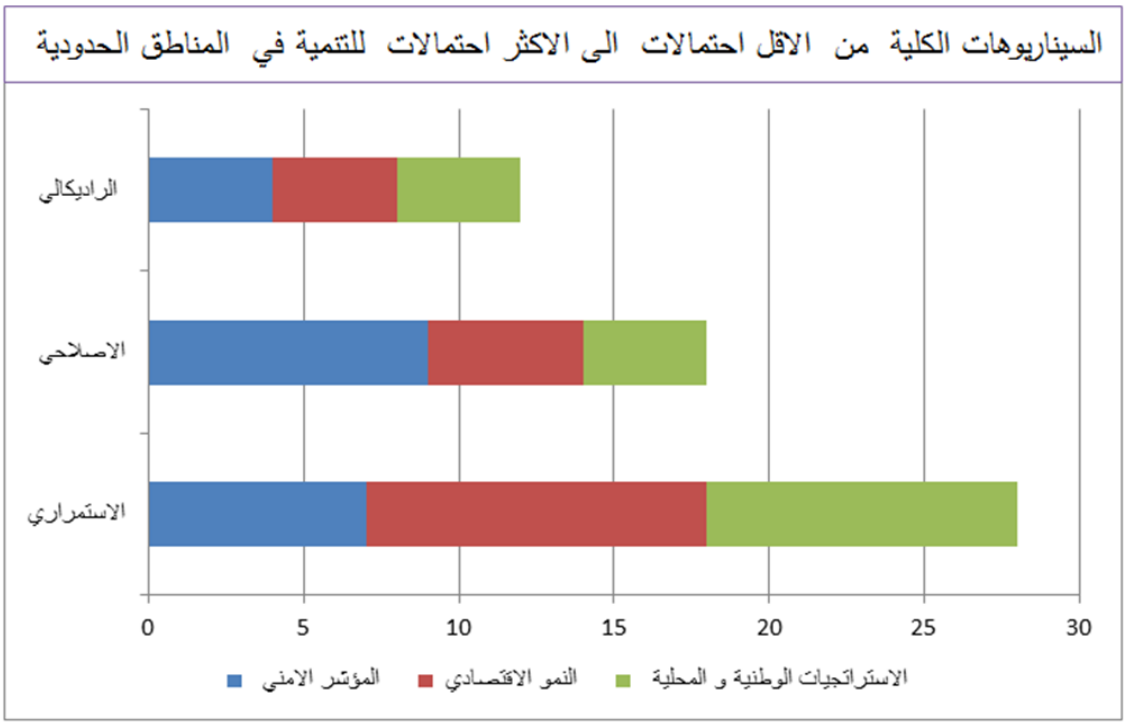
| العامل السياسي والامني | |
|---|---|
| إستقرار أمني وسياسي داخلي وإقليمي شامل . | **09** |
| إستقرار أمني داخلي وسياسي مع هشاشة امنية اقليمية . | **07** |
| إستقرار أمني وسياسي داخلي وضعف الحالة الأمنية الاقليمية . | **04** |
| **السيناريو الجزئي** | |

| | |
|---|---|
| **السـيناريو الجزئـي** : يميـل السـيناريو الجزئـي المتعلق بالشق الامني الى استمرارية الاستقرار الامنـي و السياسـي علـى الصـعيد الـوطني مـع توقع استقرار أمني وسياسي نسبي على الصعيد الاقليمـي نظـرا لتعقـد الوضـع فـي بعـض الدول المجاورة مثل مالي . |  |

**المطلب الثاني: بناء السيناريوهات الكلية**

بعد تجميع التوليفات الناتجة عن السيناريوهات الجزئية الخاصة بالعوامل المؤثرة على الظاهرة المدروسة، تم التوصل الى ثلاثة 3 سيناريوهات الأكثر إحتمالا يتم عرضها بالترتيب حسب التوقع الاكثر إحتمالا من الاكثر الى الاقل .

**الشكل (01): رسم بياني للسيناريوهات التنمية في المناطق الحدودية**




**من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج ديلفي .**

## أولا : السيناريو (الاتجاهي) الاستمراري :

يفترض هذا السيناريو إستمرار الوضع الحالي المستقر، حيث يعتمد هذا النوع من السيناريوهات على الإمتداد الخطي للوضع الراهن، لذلك ستظل المتغيرات ثابتة إلى حد كبير ولن تحدث تغييرات جوهرية ملحوظة في المدى القريب، وقد لا يظهر تباعد كبير بين عناصر تشكيل السيناريو وقيم المتغيرات[1] .

ومن خلال ربط السيناريوهات الجزئية، يميل السيناريو الكلي إلى إستمرار جهود التنمية في المناطق الحدودية مع تحقيق بعض الاهداف والمشاريع التنموية المسطرة، حيث ان الإستقرار الامني و السياسي الداخلي يسمح بتواصل المسار التنموي للمناطق الحدودية رغم الاستقرار النسبي الحذر للأوضاع الإقليمية، خصوصا الازمات الامنية والسياسية في دول الجوار تظهر بعض الهشاشة خصوصا في مالي وما يقابله مع بقاء معدلات النمو الإقتصادي مستقرة في ظل إستقرار اسعار المحروقات التي لاتزال تساهم بنسبة كبيرة في الدخل الخام العام للإقتصاد الجزائري.

## ثانيا: السيناريو الإصلاحي :

يركز هذا السيناريو على إجراء تغييرات وإصلاحات على الوضع الحالي للظاهرة، حيث تؤثر هذه الإصلاحات على المتغيرات والمسارات المرتبطة بالظاهرة المدروسة، مما يؤدي إلى تطور كبير في إتجاه ومسار الظاهرة.[2]

يذهب هذا السيناريو الى حدوث إحتمالات ايجابية في العوامل المؤثرة مما يؤدي الى تطور متسارع للتنمية، وتحقيق كل الاهداف المرسومة في هذه المناطق عبر مختلف الإستراتيجيات الوطنية والمحلية الموجه لها، يأتي هذا نتيجة للتطورات الإقتصادية والإصلاحات في السياسات المعتمدة، التي تهدف الى تحسين البُنى التحتية وتعزيز الإستثمارات في المناطق الحدودية، إضافة الى تطوير قطاعات التعليم والصحة وتحسين مستوى الخدمات العامة مما يسهم في خلق بيئة تشجع على الإستثمار .

[1] عمارة عمروس ، سيناريوهات البيئة الأمنية العربية في مرحلة ما بعد "تنظيم الدولة الإسلامية ، مداخلة مُقدَّمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: "صناعة المستقبل في السياسات العربية، نحو تفعيل دور الدراسات المستقبلية"، المنظَّم من قبل قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة– الجزائر، يومي 08 و09 ديسمبر 2018،ص 11 .

[2] فيروز مزياني ، المرجع السابق، ص 477.478

**ثالثا : السيناريو الراديكالي :**

يفترض هذا السيناريو تطور الظاهرة التي محل الدراسة تطورا سلبيا [1] ، فيفترض هذا السيناريو حدوث إنهيار وتراجع في جهود التنمية، و أن الأوضاع لن تكون في الإتجاه الذي تسعى الوحدة السياسية اليه[2] مما يجعله يتطور تطورًا يجب العمل على تجنبه، و يتطلب ذلك إتخاذ إجراءات جذرية لمنع حدوثه، وبناءً على هذا نسعى من خلال الدراسات الاستشرافية إلى التنبؤ بالظروف المستقبلية المتوقعة، مما يمكننا من التحضير لها بفعالية، حيث يتيح لنا هذا النهج تحديد الفرص والمخاطر المحتملة والإستعداد لمواجهتها بطريقة ملائمة.

**الخاتمة:**

إن الواقع التنموي في المناطق الحدودية الجزائرية لا يزال يشهد تأخرًا ملحوظًا، حيث لم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المحددة في السياسة العامة للتنمية، يعود هذا التأخر إلى وجود مجموعة من العوائق التي تعرقل واقع ومستقبل التنمية في هذه المناطق، ومع ذلك يُتوقع إستمرار توجيه المشاريع التنموية المختلفة بهدف تغيير الوضع الحالي، الذي قد يستمر لفترة أطول ما لم يتم إيجاد حلول جذرية ووضع إستراتيجيات أكثر فعالية .

**التوصيات:**

- تعزيز الموارد المالية المخصصة لتنمية المناطق الحدودية، من خلال تطوير البنى التحتية وإنشاء شبكات طرق، وذلك بهدف توفير بيئة ملائمة للنمو الإقتصادي والإجتماعي.
- تثمين الموارد المحلية، وتعزيز الإندماج في الأسواق الوطنية، وتطوير المبادلات التجارية العابرة للحدود.
- تحسين وتطوير قانون الإستثمار لجلب رؤوس الاموال، وتحسين بيئة ومناخ الاعمال سواء للمستثمرين المحليين أو الاجانب.
- تعزيز مشاركة الفاعلين المحليين في إستراتيجيات التنمية، وتوسيع التعاون مع القطاع الخاص.

[1] وليد عبد الحي، مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية،عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ،ط1 .2002.ص، 116.

[2] نفس المرجع، ص 116.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا: الكتب**

1. وليد عبد الحي، مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الطبعة 01، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
2. ادوارد كورنيش ،ترجمة: حسن الشريف، الاستشراف..مناهج استكشاف المستقبل، الطبعة01، الدار العربية للعلوم–ناشرون–، بيروت،2007.

**ثانيا: الرسائل والمذكرات**

1. سامي بن طالب، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر دراسة في اصول المقاربة التكاملية ولاية الوادي نموجا, اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية,الجزائر، 2023 .
2. العمري منير، مستقبل الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية – الجزائر والمغرب–، اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر3 2021.

**ثالثا: المقالات**

1. درايدي حميدة، استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر: بين التحديات والمقومات، مجلة السياسة العامة، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.
2. ليلى مداني، سلمة بورباح، تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر، مجلة السياسة العامة، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.
3. بن دادة عمر، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الأول ،2017.
4. فوقة فاطمة، قارة عشيرة نصر الدين، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتضار عدوى الازمات، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 20 ،2020.
5. صحراوي مصطفى، كرودي خلود، أثر التهديدات الأمنية على الإستثمار في المناطق الحدودية – الجزائر انموذجا– ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، 2019.
6. محمد مجدان ، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 03 . العدد 2016.01.

7. عائشة قادة بن عبد الله، محمد سمير عياد, الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية : الوكالة الوطنيـة لتهيئـة وجاذبيـة الإقلـيم أنموذجـا. المجلـة النقديـة للقـانون والعلـوم السياسـة، العـدد(02)، (2022).
8. فيروز مزياني، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية :السيناريو أداة الوحدة المنهجية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،جوان 2016.
9. مريم سعدواي، واقع التنمية السياحية المستدامة في المناطق الصحراوية الحدودية بالجزائر– مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص1 ، 2021.
10. جميلة علاق، رباب بلمشوار، المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية ومقدرات السياحة الوطنية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 04، العدد02، 2019.

**رابعا: أشغال الملتقيات**

1. تهيئـة وتنميـة المنـاطق الحدوديـة اولويـة وطنيـة, الملتقـى الـوطني حـول المنـاطق الحدوديـة, الوكالـة الوطنية لتهيئة وجاذبية الاقليم, (المنعقد يوم 13–14 اكتوبر 2018).
2. عمـارة عمـروس ،سيناريوهات البيئـة الأمنيـة العربيـة فـي مرحلـة مـا بعد "تنظيم الدولـة الإسـلامية ، مداخلة مُقدَّمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: "صناعة المستقبل في السياسات العربية، نحو تفعيل دور الدراسات المستقبلية"، المنظَّم من قبل قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة– الجزائر، يومي 08 و09 ديسمبر 2018.

**خامسا: المواقع الإلكترونية**

1. إيمان بوزينة، فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني أمام تنقل الأشخاص والحركة التجارية، قناة الجزائـر الدوليـة، علـى الـرابط : https://n9.cl/lr04kw ، تـم الاطـلاع يـوم : 202/07/29.